الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.25

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لوغار ..... (سلوفينيا)

المحتويات

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19075X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/70/92-E/2015/82 و A/70/92/Corr.1- E/2015/82/Corr.1 و A/70/129 و A/70/333 و A/70/410 و A/C.2/70/2)

١ - السيدة بارثلمي (رئيسة فرع الدعم الحكومي الدولي والدعم المشترك بين الوكالات في شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/70/333)، فقالت إن التقرير يتناول التقدم المحرز في القضاء على الجوع وسوء التغذية ويستعرض سُبل توفير إمكانات الحصول على الغذاء ويناقش قضايا الإنتاجية الزراعية والاستدامة. ولاحظت القدر الكبير من التقدم المحرز خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والجهود الكثيرة ذات الصلة التي بُذلت في مجال السياسات؛ وقالت إن هذه الإنجازات تدلل على أن المحافظة على الزَخَمْ السريع في تخفيض الجوع أمر ممكن. لكنها لاحظت التفاوت فيما أُحرز من تقدم، وقالت إن الغاية ٢ في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة تجدد العزم على محاربة الجوع وسوء التغذية وتولي التركيز للإنتاجية الزراعية ونُظم الإنتاج الغذائي المستدامة والاستثمار والتجارة وآليات أسواق السلع الغذائية الأساسية. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضا ستة غايات على الأقل تتصدى للأسباب الأساسية المباشرة لسوء التغذية. كما يسهم النهج الكلي الذي تأخذ به الخطة في إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وصياغة سُبل مبتكرة للتنفيذ.

٢ - ومضت تقول إن التقرير يُبرز عدة مبادرات عالمية يمكن أن تعين على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من زاوية اتصالها بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. وأشارت على سبيل المثال، إلى انعقاد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وقيام الأمين العام بتدشين حملة ”تحدي القضاء على الجوع“. وفضلا عن ذلك، وضعت لجنة الأمن الغذائي العالمي الأهداف الإنمائية المستدامة في صلب عملها. واسترسلت تقول إن كثرة من البلدان سعت إلى كفالة التكامل في الإجراءات التي تتخذها في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والمساواة الجنسانية والتغذية والتصحاح والمياه والطاقة، رغبة منها في تحقيق نتائج أفضل وأكثر تآزراً. وتتجه المبادرات الأخرى إلى خفض تدهور التربة وفواقد الأغذية مع إقران ذلك بزيادة الاستثمار لصالح الفقراء وتدعيم المشاركة الاجتماعية لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والمُزَارِعات وإسباغ الحماية عليهم.

٣ - وألقت الضوء على الاستنتاجات الثلاثة التي توصل إليها التقرير. وقالت إن الاستنتاج الأول يذهب إلى أن الطابع العالمي والمتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يوسّع نطاق المردود المتأتي من الاستثمار في نُظم الغذاء المستدامة ليشمل مجموعة أخرى من الأهداف مثل خفض الفقر وتحقيق المساواة الجنسانية والتخفيف من عواقب التغير المناخي. ويدعو الاستنتاج الثاني إلى حتمية زيادة التعاون فيما بين البلدان بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. أما الاستنتاج الثالث فيؤكد على احتياج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى توافر الالتزام السياسي والعمل من جانب جميع الدول لكي يكتب لها النجاح.

٤ - السيدة موليكو (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إنه من أصل البنود المعروضة على جدول أعمال اللجنة، يكتسي البند المعني بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية دورا محوريا في جهود القضاء على الفقر، الذي يمثل بدوره التحدي العالمي الأشد صعوبة ويشكل مطلبا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وأعربت عن ترحيب المجموعة بالعناصر الإيجابية التي يحتويها تقرير الأمين العام بما فيها، انتشال ٢١٦ مليون شخص من براثن الجوع منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، وقيام اثنان وسبعون بلدا من أصل ١٢٩ من البلدان النامية التي تتولى رصدها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتحقيق الغاية المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض معدل الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وأرجحية تمكّن عدد آخر من البلدان من أن تحذو حذوها بحلول نهاية عام ٢٠١٥، إضافة إلى انخفاض مستويات الفقر المدقع على الصعيد العالمي بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١١. ورأت في مثل هذه التطورات دليلاً على إمكانية تحقيق تقدم متواصل سريع في خفض الجوع.

٥ - واستدركت قائلة إن وفدها يشعر مع ذلك بالقلق إزاء ما يبدو من تفاوتات بيّنة في التقدم المحرز في خفض الجوع، وبطء انخفاض معدلات نقص التغذية الناجم عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والنزاع المسلح الناشب داخل بعض البلدان. وقالت إنه بصرف النظر عما إذا كان مرجع الإخفاق في تحقيق الغايات الدولية المتعلقة بالجوع هو أسباب طبيعية أو أسباب من صنع البشر، لا يمكن إنكار ما يسفر عنه هذا الإخفاق من أزمات مزمنة ومن زيادة في درجات الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي فيما بين قطاعات كبيرة من سكان العالم.

٦ - ومضت تقول إن النمو الاقتصادي عامل مهم في إنجاح الحرب على الجوع، لكنه لا يكون كافياً وحدة في أغلب الأحيان في ضمان سُبل الحصول على الغذاء. فالنمو يحتاج إلى الاقتران بتدخلات خاصة تضمن تحقيق النفع للفقراء، وإلى إرادة سياسية قوية عازمة على وضع حد للجوع. ورأت أن الجوع ونقص التغذية يمكن أن يتسببا أيضا في تحميل نُظم الصحة وسواها من الخدمات الاجتماعية بعبء ثقيل، وأن يتسببا في أثر سلبي على التعليم. وبناء على ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية معيناً على بلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة الأخرى. واختتمت بالإشارة إلى وجوب تقديم دعم قوي للقطاع الزراعي في البلدان النامية، بما في ذلك بتزويده بالمساعدة التقنية والمالية وتهيئة سبيله للحصول على التكنولوجيا ونقلها، وزيادة مقدّرات الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية وصغار المزارعين وصيادي الأسماك.

٧ - السيد ميسالي (سيراليون): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فلاحظ اعتماد أكثر من ثلثي سكان أفريقيا في معاشهم على الزراعة؛ وقال إن البلدان الأفريقية تبذل جهودا جمّة لتعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية من خلال وضع هذا القطاع في قمة خططها الإنمائية الوطنية وتزويده بالدعم المتزايد في الميزانية. وأضاف أن الدول الأفريقية مستمرة في الوفاء بالتزاماتها في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وفي إطار القمة الثالثة والعشرين للاتحاد الأفريقي، المعقودة في مالابو في حزيران/يونيه ٢٠١٤، اعتمد القادة الأفارقة إعلان مالابو بشأن تسريع النمو والتحول في المجال الزراعي لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سُبل العيش، والتزموا بهدف القضاء على الجوع في أفريقيا وتخفيض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٥.

٨ - واسترسل يقول إن ٨٠ في المائة من المزارع في أفريقيا موجودة في أيدي أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يحتاجون إلى دعمهم بقدر أكبر من التدريب والخدمات المالية والبنية الأساسية الكافية من أجل زيادة إنتاجيتهم، بما في ذلك عن طريق تشييد الطرق الريفية التي تحسّن سُبل الوصول إلى الأسواق. وأوضح أن القارة تحوز ٦٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المنتفع بها في العالم، لكن هذه الموارد لا تُستغل استغلالاً كاملاً جراء العديد من العقبات. وتؤمن

المجموعة الأفريقية إيمانا قويا بأن التكنولوجيات المتاحة يمكن أن تساعد في زيادة الإنتاجية الزراعية، سواء في المزارع أو على امتداد سلسلة القيمة في مجال الأغذية الزراعية. ومن هنا يمثل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية أهمية محورية في تحسين الزراعة المستدامة في أفريقيا، ولا سيما في دعم صغار المزارعين من النساء والشباب.

٩ - ومضى يقول إن الجفاف والتصحر لا ينفكان عن وضع مخاطر جسيمة أمام الزراعة؛ ومن هذا المنطلق ترحب المجموعة الأفريقية باستهلال العمل بصندوق التعادل في تدهور التربة الذي جرى تدشينه مؤخراً. وأضاف أن أحد الشواغل الخطيرة الأخرى تتمثل في نقص التغذية لدى الأطفال وأن ذلك يضع أعباء اجتماعية واقتصادية شديدة العناء على كاهل الأسر في أفريقيا. وتدعو المجموعة الأفريقية إلى زيادة الجهود التعاونية الرامية إلى صياغة استراتيجيات تستهدف تحقيق الأهداف المشمولة بالاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية، والمبادرة المتجددة لأفريقيا للقضاء على التقزُّم.

١٠ - وأردف يقول إن المجموعة الأفريقية تسلّم بأن الزراعة باتت على نحو متزايد قطاعا مدفوعا بالسوق وليس بالسياسات. وقد تسبب هذا التحول في جلب فرص استثمارية مهمة إلى كثير من البلدان النامية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى قيام نظم اقتصادية وتجارية عالمية مستقرة ومؤاتية لا تشوبها تشوهات التجارة إذا كان للبلدان النامية أن تستفيد من مزاياها النسبية في الأسواق العالمية.

١١ - واختتم بقوله إن كون سكان الريف يشكلون النسبة المئوية الأكبر للعائشين في الفقر المدقع وأن الاستثمار في الزراعة يظهر فعالية مضاعفة في خفض الفقر مقارنةً بالاستثمار في أي قطاع آخر، سببان يستدعيان النظر إلى الإنتاج المستدام للغذاء، الذي لا يطعم الناس فحسب بل يوفر أيضا مداخيل متزايدة وسُبل عيش ريفية مستدامة، باعتباره هدفا محوريا للجهود الرامية إلى تحقيق وعود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢ - السيد إلياس (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً فأشار إلى أن أقل البلدان نموا تقطنها نسبة كبيرة من البليون نسمة المنتشرين حول العالم المصنّفين باعتبارهم عائشين في الفقر المدقع. وقال إن أحد المجالات الرئيسية ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ هو الزراعة والأمن الغذائي؛ وأن برنامج العمل حدد عددا من الإجراءات لمساعدة أقل البلدان نموا على تعزيز قطاعها الزراعي من أجل تشجيع التنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية. وقال إن تحسين الدعم التمويلي والتقني مطلوب للقطاع الزراعي بما في ذلك توفير مساعدة في زيادة إنتاجية الأرض وإنتاجية العمالة. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الواجب لأقل البلدان نموا من أجل إرساء وتعزيز سُبل الحصول على التمويل الزراعي والأدوات الأخرى لتخفيف المخاطر. وطالب بإتاحة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهد بها شركاء التنمية وبضرورة اتسامها بالقابلية للتنبؤ والتدرج من أجل مساعدة أقل البلدان نموا، واعتبر هذه المساعدة مكوّنا رئيسيا في خطط التنمية بما فيها خطط التنمية الزراعية.

١٣ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن كفالة الأمن الغذائي والتغذوي تتوقف على بناء قطاع زراعي قوي. ورأى أنه من الأمور الحيوية لضمان عدم تعرّض السكان لسوء التغذية، وجود الإنتاج الزراعي الملائم والكافي المقترن بخدمات بحثية زراعية متقدمة، وأن ذلك يمثل مجالا آخر للدعم الذي تحتاجه أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك لا بد أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامها باستيراد جميع المنتجات من أقل البلدان نموا بدون إخضاعها لرسوم جمركية أو فرض الحصص أو الحواجز غير الجمركية عليها، وهو ما تواجهه

هذه البلدان عند تصدير منتجاتها الزراعية، ودعا إلى التخلص من هذه المعوقات في أسرع وقت. وأهاب بالبلدان النامية التي يكون بوسعها منح منتجات أقل البلدان نموا، بما فيها المنتجات الزراعية، سبيلا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، أن تفعل ذلك. ولاحظ في هذا الخصوص، وحسبما جرى الاتفاق عليه في برنامج عمل اسطنبول، أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى دعم من أجل إقامة وتحسين مؤسساتها الوطنية للاختبار والتصديق، على نحو يمكّن من الاعتراف بها بعد ذلك من قِبَل المؤسسات العالمية التي تراقب الامتثال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

١٤ - وقال إنه يجب أيضا على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تزود أقل البلدان نموا بالمساعدة الغذائية، عندما تستدعي الحاجة ذلك. ولا بد أن تساعد منظومة الأمم المتحدة أقل البلدان نمواً أيضاً في مساعي تعزيز قدراتها في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذوي. ولاحظ أن هذه البلدان تستفيد أيضا لو انطوت وثائق الأمم المتحدة وتقاريرها على بيانات تفصيلية إضافية بشأن قطاعاتها الزراعية والتجارة الدولية في منتجاتها الزراعية.

١٥ - السيد تالبوت (غيانا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية تمثل أهمية حاسمة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولاحظ أن العديد من هذه الدول حقق الغاية المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ غير أنها تواجه الآن تحديا أصعب ناجم عن أثر التغير المناخي. وأضاف أن القطاع الزراعي هو من الناحية التاريخية مساهم مهم في التنمية الاقتصادية في بلدان المجموعة الكاريبية. ولا تزال الزراعة تمثل أحد المصادر المهمة لسُبل العيش للأسر المعيشية، وبخاصة للنساء والشباب في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. لكن التحديات المستمرة مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية ومصاعب استغلال اقتصاديات النطاق والبيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية تعيق الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي يمكن أن تتأتى من التنمية الزراعية في المنطقة.

١٦ - واسترسل يقول إن بلدان المجموعة الكاريبية تبذل جهودا متضافرة لزيادة الإنتاجية وتعزيز التنافس في القطاع الزراعي. وأضاف أن الاجتماع الاستثنائي التاسع والخمسين لمجلس التجارة والتنمية الاقتصادية، الذي عُقد في جورجتاون بغيانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ركّز على تشجيع الاكتفاء الغذائي الذاتي والأمن الغذائي والأعمال التجارية الزراعية والنهوض بالخطة الإقليمية للصحة الزراعية وسلامة الأغذية. وتقر بلدان المجموعة بضرورة أن تمضي الحماية الاجتماعية والتنمية الزراعية يداً بيد في مسعى القضاء على الجوع وضمان التنمية المستدامة الشاملة للجميع. ومن هنا، تنسق هذه البلدان جهودها لتوطيد الأمن الغذائي الإقليمي والسياسات الغذائية للمجموعة باتباع نهج متعدد التخصصات والقطاعات تتكامل فيه عمليات إنتاج الغذاء والتجهيز والتوزيع، مع التجارة والصحة والتغذية والرعاية الاجتماعية والتعليم والبنية الأساسية. وأكد أن الالتزام السياسي القوي والشراكات المكينة والموارد الكافية دعائم حاسمة لهذه الجهود.

١٧ - وأعرب عن ترحيب بلدان المجموعة الكاريبية بالاجتماع الوزاري المعني بالأمن الغذائي والتكيّف مع المناخ في الدول الجُزريّة الصغيرة النامية، المعقود في ميلانو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأعرب عن تطلعه إلى متابعة تنفيذ نتائج الاجتماع في سياق مسار ساموا وخطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠. ورأى أن هناك حاجة لعمل استثمارات وإبرام شراكات لتحقيق غاية القضاء على الجوع على الصعيد العالمي. وأضاف أن بلدان المجموعة الكاريبية تعيد تأكيد أهمية جدول أعمال أديس أبابا الذي يُبرز أهمية الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذوي.

١٨ - وأوضح أن بلدان المجموعة الكاريبية تحتاج قدراً أكبر من الدعم لتأمين سُبل العيش المستدام وتحقيق التنمية عن طريق فتح السبيل أمام التمويل الميسّر، والاستثمار، ونقل الأدوات المبتكرة والمعارف التكنولوجية. وأضاف أن الاستثمار المستدام مطلوب ليس فقط على الصعيد الوطني وإنما أيضا على الصعيدين الإقليمي والعالمي حتى يتسنى تعزيز التآزر الإيجابي الشامل لجميع مجالات الأهداف الإنمائية المستدامة، وبالأخص فيما يتصل بالقضاء على الفقر والتمكين الجنساني ومكافحة تغير المناخ. وأضاف أن زيادة الاستثمار لصالح الفقراء وإيجاد مزيج من دعم الإنتاج والحماية الاجتماعية يكتسيان أهمية حاسمة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛ وطالب بإيلاء تركيز مستمر لتشاطر الخبرات عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعا كذلك إلى ضرورة أن تتجاوز هذه الجهود الحواجز الوطنية والإقليمية والدولية من أجل ضمان الأمن الغذائي ليس فقط للجيل الحاضر بل أيضا للأجيال المقبلة.

١٩ - السيد تينْ (ميانمار): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن منطقة الرابطة تنتج فوائض غذائية، لكنها تواجه أيضا ندرة موسمية في الأغذية في بعض المناطق لأسباب ترجع إلى الأحوال المناخية. وفضلا عن ذلك، يتسبب التغير المناخي والزيادة الحادة في الأسعار الدولية للأغذية في آثار عكسية على الأمن الغذائي في المنطقة. ومن هنا، تسلّم الدول الأعضاء في الرابطة بضرورة تعزيز التعاون من أجل ضمان الأمن الغذائي وتتوسل في ذلك بإنتاج الأغذية وإدارة الحصاد والتسويق والتجارة. واسترسل يقول إن الإطار المتكامل المنقّح للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، يتناول قضايا الأمن الغذائي والإغاثة/النقص في حالات الطوارئ، والتنمية المستدامة لتجارة الأغذية والنظم المتكاملة لمعلومات الأمن الغذائي والابتكار الزراعي والتنمية الزراعية المعزِّزة للتغذية. وأوضح أن دول الرابطة تحرص في الجهود التي تبذلها لتعزيز الأمن الغذائي على إيلاء اهتمامها التام لعوامل أخرى مثل نمو السكان وأسعار الأغذية وتغيّر المناخ وتدهور الموارد الطبيعية.

٢٠ - وأضاف أن الرابطة منشغلة إزاء التفاوت في التقدم المحرز لخفض الجوع في أنحاء العالم. وقال إن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية هي العناصر الأساسية الأشد أهمية في جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وبالأخص لصالح الفقراء والمحرومين من السكان في البلدان النامية. ولاحظ الدور المهم الذي يقوم به في هذا الصدد أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والمزارعون الأسريون وبالأخص في البلدان النامية. وأكد أن تحقيق الغاية ٢ في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة يتطلب سياسات منسقة تتحقق بمدخلات تقدمها مختلف القطاعات والإدارات الحكومية وبالتعاون فيما بينها، وعن طريق التعاون الدولي مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وانتقل إلى الحديث عن مبادرة ”تحدي القضاء على الجوع“ ورأى أنها تعكس التزاما ذا شأن في هذا الصدد. وأضاف أن قيود وتشوهات التجارة في الأسواق الزراعية العالمية خطر ماثل يتهدد التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في البلدان النامية؛ ومن الضروري لذلك أن يجري التخلص من جميع قيود التجارة

والإعانات الزراعية بموجب ولاية جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية.

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أيد وزراء الزراعة والغابات في الرابطة رؤية رابطة أمم جنوب شرق آسيا وخطتها الاستراتيجية للتعاون في مجالات الأغذية والزراعة والغابات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥. وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم بضمان العرض الكافي من الأغذية السليمة والمغذّية في المنطقة من خلال تنفيذ الإطار المتكامل للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخطة العمل الاستراتيجية بشأن الأمن الغذائي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وهو الأمر الذي يعين الرابطة على التصدي للمخاطر البازغة في مجال الأمن الغذائي ويعزز اتخاذ موقف مشترك موحد لضمان الأمن الغذائي والتغذوي المستدام في المنطقة. وأضاف أن الرابطة قامت أيضا بإنشاء احتياطي طوارئ للأرز، يمثل أول آلية من نوعها في العالم.

٢٢ - وأردف يقول إن الرابطة تشدد على ضرورة الحصول على الدعم التكنولوجي للإدارة السابقة واللاحقة للحصاد في القطاع الزراعي سعيا إلى خفض الفواقد وتسلم أيضا بأهمية الجهود التي تُبذل لزيادة توعية الناس بالفاقد والهدر في مجال الأغذية. وبغية التصدي للتحدي المتمثل في توفير الغذاء الكافي لعدد متنامٍ من السكان، تشجع الرابطة زيادة الاستثمار في قطاع الأغذية والصناعة الزراعية. وكرر في الختام الإعراب عن التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا القوي بالجهود الجماعية للمجتمع الدولي الرامية إلى خفض الجوع وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العالمي الذي يغنم منه الجميع.

٢٣ - السيد أوسوليفان (استراليا): تكلم باسم مجموعة كيرنز، فقال إن المجموعة دأبت على الدعوة إلى إصلاح التجارة الزراعية. وتكرر المجموعة من جديد تأكيد أهمية الزراعة في تحقيق التنمية، وبالخصوص في البلدان النامية التي تعتمد فيها قطاعات كبيرة من السكان على الزراعة كمصدر للدخل؛ وتبرز ضرورة التصدي لأوجه الاختلاف والتشوه في التجارة الزراعية العالمية، سواء في المجالات المتعلقة بسُبل الوصول إلى الأسواق أو بالدعم المحلي أو المنافسة التصديرية. ورأى أنه من المهم معالجة هذه التشوهات ليس فقط من منظور تهيئة أوجه للكفاءة المتزايدة في الأسواق ووضع مؤشرات سعرية أكثر فعالية للمزارعين والمستثمرين، إنما أيضا كوسيلة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على النطاق الأعم. وفي ظل هذه الخلفية تشعر مجموعة كيرنز بخيبة أمل شديدة إزاء المرحلة التي بلغتها المفاوضات الزراعية لجولة الدوحة الإنمائية.

٢٤ - وأردف يقول إنه من الواضح استمرار وجود مسائل غير هيِّنة حول الإرادة السياسية لبعض أعضاء منظمة التجارة العالمية بخصوص إدخال إصلاحات في التجارة الزراعية، وبالذات فيما يخص إجراء تخفيضات كبيرة في أشكال الدعم المحلي التي تتسبب في حدوث التشوهات التجارية، وإدخال تحسينات كبيرة على سُبل الوصول إلى الأسواق بما يحقق صالح الجميع. وأضاف أن مجموعة كيرنز ستظل مع ذلك ملتزمة بالتفاوض من أجل التوصل في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية إلى نتائج طموحة في مجال المنافسة التصديرية، وهو ما ترى أنه يمثل خطوة حاسمة صوب تحقيق الغاية ٢ (ب) في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة. واختتم قائلا إن المجموعة مصمِّمة على ضرورة أن يواصل أعضاء المنظمة، بصرف النظر عن النتائج التي سيتوصل إليها المؤتمر الوزاري العاشر، بذل جهودهم من أجل إصلاح التجارة الزراعية العالمية في عام ٢٠١٦ وما بعده.

٢٥ - السيد سيلا (إسرائيل): استهل قائلا إن تغير المناخ والجفاف والتصحر أمثلة للتحديات الجسيمة التي تواجه إنتاجية المزارع والمحافظة على مصادر الغذاء. ولاحظ أهمية أن يجري بوجه خاص تحسين معدلات الإنتاجية وزيادة

قدرات صغار المزارعين ومرونتهم على التكيف. وقال إنه لا يتسنى أبدا لمعظم هؤلاء المزارعين رغم أنهم مسؤولون عن الحصة الأكبر من الإنتاج الزراعي العالمي زيادة نواتجهم فوق حد الكفاف، لأنهم يفتقدون إلى سبيل الحصول على الائتمان والدعم التقني والتدريب ويعتمدون على الأساليب الزراعية التقليدية كثيفة العمالة منخفضة الإنتاجية.

٢٦ - ومضى يقول إن إسرائيل استطاعت على مدى العقود الستة الماضية أن تحول نظامها الغذائي من قطاع صغير النطاق مبني على زراعة الكفاف سماته انعدام الأمن والندرة الغذائيين، إلى بنية تحتية زراعية قوية ومستدامة تحمل لواء الريادة في التكنولوجيا والابتكار. ومنذ سنوات التسعينيات، زاد الإنتاج الزراعي لبلده بمعدل سبعة أضعاف بزيادة قليلة للغاية في استهلاك المياه رغم جفاف المناخ وقحولة الأراضي فيها. وأضاف أن إسرائيل تنتج الآن أكثر من ٤٠ في المائة من احتياجاتها من الخضروات والمحاصيل الحقلية في الصحراء.

٢٧ - واسترسل قائلا إن بلده يشاطر شركاء من مختلف البلدان والمناخات تجربته وخبراته في مجال المزارع والتخفيف من آثار تغير المناخ وإدارة الموارد المائية وإزالة ملوحة المياه. وأضاف أن الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي توفد العلماء والمهندسين والمعلمين إلى كافة أنحاء العالم لنقل معارفهم ومساعدة المشاركين المحليين على التحول إلى وكلاء للتغيير في بلدانهم. وأوضح أن أحد هذه البرامج يركز بوجه خاص على تطوير نظم الدعم للنساء مُنظِّمات الأعمال. وفي إكوادور، ساعدت التكنولوجيا الإسرائيلية لإزالة ملوحة المياه في إنتاج المياه العذبة التي يجري نقلها إلى مناطق قاحلة حيث يقوم المزارعون باستخدامها في زراعة سلالة جديدة للموز المقاوِم للأمراض جرى تطويرها في إسرائيل. وأضاف أن هذه الإنجازات تطبّق في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. واختتم بقوله إن القضاء على الجوع يستوجب تعزيز التنسيق وزيادة التعاون الفعال فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

٢٨ - السيدة بايانا (نيكاراغوا): قالت إن تحسين الأمن الغذائي والتغذية ومعالجة تدهور التربة والجفاف وزيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية تمثل جميعها عناصر حاسمة في الأهداف الإنمائية المستدامة. وأضافت أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا بإدماج البلدان النامية في الأسواق العالمية بطريقة عادلة وشفافة ومستدامة. ورأت أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعتمد تدابير متعددة الأبعاد وأن يأخذ بنهج كلي. فالأمن الغذائي لن يتحقق إلا بالنمو الاقتصادي العادل وخلق الوظائف وتوليد الدخل والتقدم التكنولوجي.

٢٩ - وأردفت تقول إن حكومتها تولي أولوية لضمان فتح السبيل أمام جميع الأسر النيكاراغوية للحصول على القدر الكافي من الغذاء المغذي والصحي. ويدعم البرلمان جهود الحكومة، وتعاونها مجموعة مؤلفة من ١٦ جامعة. وعلى مدى الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ انخفضت نسبة سكان نيكاراغوا الذين يعانون نقص التغذية من ٥٤ في المائة إلى ١٦ في المائة. وبذلك تكون قد أوفت بالغاية ١ في نطاق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - واختتمت قائلة إن الحلول الرامية إلى تحويل النظم الغذائية موجودة بالفعل؛ لكن تنفيذها يستلزم توافر إرادة سياسية أشد عزما. ورأت أن أسلوب التنفيذ يكتسي أهمية أساسية ولا بد أن يُراعَى فيه اختلاف المسؤوليات التاريخية والقدرات للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وقدراتها.

٣١ - السيد ميشكورودني (بيلاروس): حضّ المجتمع الدولي على مواصلة الاستجابة بشكل فعال لأزمة الغذاء العالمية؛ وأوعز إلى أن تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة ولا سيما الغاية ٢ يكتسي أهمية رئيسية في هذا الصدد. واعتبر أن الزراعة مرتفعة الغلّة عنصر مهم في خلق الوظائف وتحسين القدرات التنافسية وتطوير التنظيم المشاريعي وزيادة القدرات التكنولوجية والتصديرية. وأضاف أن بلده دأب على التحسين المُطّرد لإنتاجه الزراعي وخلق الفرص لتصدير

الأغذية وتشجيع الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الجوع وإضفاء الاستقرار على النظام العالمي للتجارة في المنتجات الغذائية. وأوضح أن المنتجات الغذائية والزراعية تمثل زهاء ١٥ في المائة من حجم صادرات بيلاروس.

٣٢ - وأردف يقول إن بيلاروس تشارك تجربتها بشكل نشط مع بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتمد نطاق شبكتها لمراكز المشاريع والخدمات المشتركة من أجل إنتاج وتحديث التكنولوجيا الزراعية البيلاروسية التي يطلبها المزارعون. ويقوم بلده، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بتنفيذ مشروع يهدف إلى إنشاء متنزه للصناعات الزراعية يجري في داخله تنفيذ دورة مكتملة للإنتاج والتجهيز الزراعيين.

٣٣ - ومضى يقول إن الأمن الغذائي قضية محورية على جدول أعمال الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية - الآسيوية، الذي تتولى بيلاروس رئاسته الحالية. وأضاف أن الجهود تتركز على تعزيز شفافية الأسواق الزراعية وتنمية المناطق الريفية وزيادة إنتاجية قطاع الصناعات الزراعية. كما أن تطوير علاقات العمل بين الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يحظى بدعم كامل فيما يتعلق على وجه الخصوص بقائمة الأولويات المتفق عليها لأغراض التعاون الثنائي.

٣٤ - السيدة إيو (سنغافورة): لاحظت انخفاض الإنتاجية الزراعية العالمية، وأرجعت ذلك إلى سنوات من قلة الاستثمار في المجال الزراعي المقترن بزيادة مطّردة في الطلب على الأغذية جرَّاء التزايد السكاني. وأضافت أن تغير المناخ والأحوال المناخية المتطرفة فاقمت حدة المشكلة. كما أن العوامل الأساسية المتعلقة بالعرض والطلب التي أسهمت بدورها في ارتفاع أسعار الأغذية وخلقت فترات لتقلّب الأسعار لم تختف بسرعة وظلت باقية لبعض الوقت. ولذلك تشعر سنغافورة بالتشجع لأن قضية الأمن الغذائي تحتل مكانا بارزا على جداول أعمال المنتديات الرئيسية الإقليمية والمتعددة الأطراف التي لم تركز تاريخياً على هذه القضية، وأعربت عن ترحيبها أيضاً بالمبادرات الأخيرة من قبيل، الإطار المتكامل المنقح للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخطة العمل الاستراتيجية الجديدة بشأن الأمن الغذائي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإعلان بيجين بشأن الأمن الغذائي الصادر عن وزراء منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وخطة العمل بشأن الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة لمجموعة العشرين.

٣٥ - واسترسلت تقول إن الإقرار بأهمية التعاون الإقليمي والدولي في كفالة الأمن الغذائي العالمي خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن البلدان تحتاج الآن إلى العمل في سبيل تحويل الخطط إلى أعمال. ودعت إلى قيام نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومبني على القواعد في إطار منظمة التجارة العالمية، وإلى التنفيذ التام لحزمة بالي، التي جرى اعتمادها في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، وإلى تحقيق نتائج جوهرية في المؤتمر الوزاري العاشر للمنظمة.

٣٦ - ومضت تقول إن سنغافورة احتلت المركز الثاني في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام ٢٠١٥ بعد الولايات المتحدة، وأن ذلك يمثل إنجازا بارزا. غير أن سنغافورة بوصفها دولة - مدينة لا تملك ظهيرا أرضيا داخليا وتستورد ما يفوق ٩٠ في المائة من غذائها، وتظل غير منيعة أمام تقلّب عرض الغذاء وأسعاره، وأمام مشاكل سلامة الغذاء فيما وراء البحار. ومن ثم، تعتبر أن تنويع المصادر الغذائية استراتيجية صميمة في خطتها للأمن الغذائي يمكن أن تتعزز عن طريق تأمين إنتاج الغذاء في المنبع، بما في ذلك عن طريق التعاقد مع المزارع وتأمين حق الشراء الأول في أوقات نقص العرض. وأضافت أن الوصول بالإنتاج المحلي إلى حدّه الأمثل

يمثل استراتيجية أساسية أخرى؛ وقد أنشأت حكومتها صندوق الإنتاجية الزراعية من أجل تقديم المساعدة للمزارع المحلية على زيادة غلتها ودعم جهود البحث والتطوير في التكنولوجيات الزراعية الجديدة التي يمكن أن تعينها على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء. وأضافت أن تخزين المواد الغذائية كالأرز وتخفيض الفواقد الغذائية استراتيجيتان أخريان يجري تنفيذهما من أجل تعزيز الأمن الغذائي، إضافة إلى الانخراط الأوسع نطاقاً مع الوكالات الاجتماعية لكفالة حصول الفقراء على الغذاء.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، وقّعت سنغافورة أول مذكرة تفاهم تبرم مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل بذل جهود مشتركة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في جنوب شرق آسيا بالتركيز على سلامة الغذاء ومصايد الأسماك. ورغم أن سنغافورة ليست بلدا زراعيا ترى أنه بإمكانها المساهمة في تحسين سلسلة الغذاء عن طريق البحث والتطوير بالتعاون مع هذه المنظمة والمنظمات الأخرى ذات الصلة وتبادل المعارف مع البلدان الأخرى. وأكدت التزام بلدها أيضا بتقاسم خبراته المتعلقة بالابتكار الزراعي الحضري بما في ذلك المزارع الرأسية وحدائق السطوح. واختتمت قائلة إن قضايا الأمن الغذائي تتجاوز الحدود الوطنية؛ ولا بد من ثم أن يجري إبرام شراكات وثيقة العُرى. ومن الأمور الحاسمة أيضا أن يُضمن للجميع أن غذائهم سليم للتناول وميسور الحصول عليه، سواء كان مستوردا أو منتجاً محليا، في أشكاله الطازجة أو المجهّزة.

٣٨ - السيد فونديكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يوافق على ضرورة تغيير النهج المتبع في حل مشكلة عرض الغذاء من التركيز على زيادة غلات المحاصيل وقطعان الماشية، إلى خفض الفاقد في جميع مراحل دورة إنتاج الغذاء وضمان سُبل الحصول على الغذاء الآمن. وأضاف أنه من المهم تأمين التنفيذ الناجح لإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية اللذين لا يوفران فقط رؤية شاملة متعددة القطاعات للقضايا التغذوية بل يأخذان في الاعتبار أيضا خصائص النُظم الغذائية في البلدان والمناطق المختلفة وجميع الروابط القائمة في سلسلة الغذاء. وقال إن وفده يشعر بالغبطة إزاء انعكاس هاتين الوثيقتين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي جدول أعمال أديس أبابا. وأضاف أنه مقتنع بأنه بدون إيلاء الاهتمام الواجب لضمان توفير التغذية الصحية للجميع، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المستدامة المتعلقة بمكافحة الجوع والأمراض غير المُعدِيَة ووفيات الأمهات والأطفال.

٣٩ - وأردف يقول إن حكومته ستولي في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أولوية اهتماماتها لمسألة سلامة الغذاء. فمن غير المقبول أن تزيد المخاطر التي تتعرض لها صحة السكان من أجل أن تتحرر التجارة في المنتجات الغذائية وينخفض فاقد الإنتاج. وأضاف أن حكومته تعارض في هذا الصدد ما يسمى بمفهوم المخاطرة المقبولة.

٤٠ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الاتحاد الروسي بوصفيه مانحا دوليا للمساعدة الإنمائية سيواصل تزويد البلدان النامية بالمساعدة اللازمة لحل مشاكل الأمن الغذائي. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ قدم الاتحاد الروسي تبرعات لتمكين برنامج الأغذية العالمي من توفير المساعدة الغذائية لما مجموعه ٢٠ بلدا شارفت قيمتها ٢١٠ ملايين دولار تشمل ٤٧ مليون دولار لبرامج التغذية المدرسية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى. وأعلن اعتزام حكومته توسيع نطاق هذه المساعدة.

٤١ - السيد رودريغوس دوس سانتوس (البرازيل): قال إن نسبة البرازيليين الذين يعيشون في الفقر المدقع انخفضت

كنتيجة مباشرة لزيادة الإنفاق على الأمن الغذائي وبرامج الحماية الاجتماعية، من ١٤ في المائة إلى ٣،٥ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢. وأضاف أن تجربة البرازيل تبرهن على أن تدابير الحماية الاجتماعية يمكن أن تساعد في كسر دائرة الفقر والهشاشة في الريف، عند امتزاجها بتدابير أعم في مجالات الزراعة والتنمية الريفية.

٤٢ - وأردف يقول إنه رغم تحسن المؤشرات العالمية المتصلة بالجوع المزمن، تؤدي أنماط الحياة المعاصرة وتوافر سُبل الحصول على غذاء قليل التكلفة وقليل القيمة الغذائية إلى الإصابة بمعدلات عالية بأمراض السمنة والأمراض الأخرى ذات الصلة في كثير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بلا استثناء. وقال إن حكومته ترحب في هذا الصدد بالمبادئ التوجيهية الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية التي توصي بتخفيض تناول السكريات الحرة إلى أقل من ١٠ في المائة من مجمل السعرات الحرارية المستهلكة يوميا.

٤٣ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي يحتاج إلى إعداد نموذج إنمائي جديد يحدث تغييرا جذريا في طرق إنتاج الأغذية والمتاجرة فيها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص منها. كما أن هناك حاجة لإحراز مكاسب كبيرة في الإنتاجية التي يحتاج تحقيقها إلى الوصول بجولة الدوحة الإنمائية إلى النتائج التي تمكِّن البلدان النامية من زيادة سُبل وصولها إلى الأسواق الزراعية العالمية، وإلى الاستناد إلى التزامات بتحرير التجارة في الأسواق الزراعية المحمية لبلدان الشمال وتخفيض الإعانات الزراعية أو التخلص منها وعلى وجه الخصوص إعانات التصدير. وأوضح أن الإعانات الزراعية في البلدان الغنية تؤدي إلى تشوهات في الأسواق العالمية للأغذية وتمثل أحد العوامل الرئيسية التي تعيق تطوير قطاعات زراعية مكينة في العالم النامي. وأعرب عن الأسف لأن تقرير الأمين العام لا يقدم صورة دقيقة للطريقة التي تؤثر بها هذه الإعانات في التنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية.

٤٤ - ومضى يقول إن هناك توافقا متناميا في الآراء حول الدور الحاسم الذي يؤديه صغار المزارعين في التخفيف من الجوع والفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ ومن هنا يؤدي تدعيم زراعات الحيازات الصغيرة إلى تهيئة عناصر خارجية إيجابية تسهم بدورها في تنمية الاقتصادات المحلية وتحقيق الأمن الغذائي. وضرب مثلا لذلك، برنامج الوجبات المدرسية في البرازيل الذي تتمثل مصادر أغذيته في المنتجين المحليين الذين يُستعان بهم في توفير الوجبات الغذائية للمدارس الحكومية، مما يحقق ثلاثة مكاسب، حيث يخلق طلبا على المنتج المحلي، ويولد نشاطا اقتصاديا، ويعزز التغذية والأمن الغذائي بشكل أفضل لأطفال المدارس.

٤٥ - واختتم بقوله إن مركز الامتياز لمحاربة الجوع، الذي أنشأته الحكومة بمساعدة برنامج الأغذية العالمي، كمنتدى عالمي لحوار السياسات والتعلّم فيما بين بلدان الجنوب، يساعد شتى البلدان النامية على تطوير برامجها في مجال محاربة الجوع والفقر بتزويدها بالمشورة حسب الطلب في ميادين السياسات والمساعدة التقنية. ودعا إلى وجوب تشاطر الدروس المستفادة من مثل هذه البرامج على نحو متزايد عن طريق آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي رأى أنه لم يجر حتى الآن استغلال إمكاناتها الكاملة.

٤٦ - السيد الخيارين (قطر): استهل بملاحظة التفاوت في التقدم المحرز في القضاء على الفقر، وقال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد حق كل شخص في مستوى معيشي ملائم للحفاظ على صحته ورفاهه وصحة ورفاه أسرته، بما في ذلك في الغذاء. وأضاف أن القضاء على الفقر والجوع عنصران أساسيان في استراتيجية التنمية المستدامة في بلده

التي تسعى إلى أن يجني الفقراء، ولا سيما في المناطق الريفية، مكاسب التزايد الحاصل في النمو الاقتصادي والإنتاجية الزراعية. وقال إن التصدي لمسألة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي يتطلب الاهتمام باحتياجات النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الفئات المهمشة وضحايا النزاعات المسلحة.

٤٧ - وأوضح أن حكومته تولي اهتماما خاصا للزراعة المستدامة باعتبارها سبيلاً للقضاء على الجوع والفقر. وأشار إلى أن قطر أنشأت التحالف العالمي للأراضي الجافة من أجل البناء على الزَخَمْ السياسي للتعاون العالمي الرامي إلى مكافحة التصحر والجفاف وشتى الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ. وأضاف أن التعاون الدولي أساسي في مساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات التنمية الزراعية.

٤٨ - السيد كادوروغاميوا (سري لانكا): استهل بالقول إنه يشعر بالإحباط إزاء استمرار وجود ٧٩٥ مليون نسمة في أنحاء الكوكب يعانون الجوع المزمن، وأضاف أنه من غير المقبول أن يوجد أكثر من ٩٠ مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون نقص التغذية وانخفاض الوزن. وبغية تحقيق الغاية ٢ في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة سيتحتم تعزيز التعاون فيما بين الدول من أجل زيادة الغلات الزراعية وضمان الأمن الغذائي وتدعيم المستويات التغذوية.

٤٩ - ومضى يقول إن الزراعة هي عماد الاقتصاد السريلانكي حيث يعيش ٧٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية. وبغية التصدي للآثار الناجمة عن الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء، تشن حكومته حملة وطنية لتعزيز الإنتاج المحلي للأغذية تشمل إنشاء ٧٠٠ ٠٠٠ حديقة مترلية في كافة أنحاء البلد. وتوجد في سري لانكا أيضا لجنة رفيعة المستوى معنية بالأمن الغذائي والتغذية تقوم بشكل دوري باستعراض تكاليف المعيشة وأسعار السوق من أجل صياغة التوجيهات السياساتية الضرورية. ونتيجة لهذه التوجيهات تمكّنت سري لانكا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز، الذي يمثل العنصر الغذائي الرئيسي فيها، كما اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الذرة. وتولي حكومته تركيزا شديدا أيضاً على التغذية حيث تقوم بتشغيل نظام وطني لرقابة التغذية في سائر أنحاء البلد، فضلا عن برنامج للأغذية التكميلية يختص بالأمهات والرضّع.

٥٠ - ورأى أن التصدي للتحدي الذي يواجه الأمن الغذائي العالمي، يتطلب بصورة أساسية الاستثمار في الزراعة دعما للإنتاجية الزراعية ومن أجل خفض الهدر في الغذاء. ولا بد أن يسعى أصحاب المصلحة جميعا على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي إلى العمل عن كثب مع الكوادر الفنية في ميادين العلم والتكنولوجيا والصناعة لضمان وضع الاستثمار في قطاع الزراعة في مرتبة عالية ضمن الاستراتيجيات الاستثمارية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٥١ - السيد محمد (السودان): قال إن هدف خفض عدد السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف مثّل أحد غايات الأهداف الإنمائية للألفية، كما اشتملت عليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي جرى اعتمادها مؤخراً وتضمنت التزاما بالقضاء على الفقر والجوع. وأضاف أن القادة الأفارقة شددوا على قضايا الأمن الغذائي والتغذية في إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، وفي إعلان مالابو لعام ٢٠١٤ بشأن تسريع النمو والتحول في المجال الزراعي لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سُبل العيش في أفريقيا. وأضاف أن جدول أعمال عام ٢٠٦٣ الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي يتضمن التزاما بالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥. وأكد ما يتطلبه ذلك من جهود منسقة على نطاق قطاعات الاقتصاد المختلفة.

٥٢ - وانتقل إلى الحديث عن الزراعة في بلده فقال إنها تمثل أكثر من ثُلث الناتج المحلي الإجمالي. ويتمتع السودان بوفرة في الأراضي والموارد المائية وتنوع المناطق المناخية بما يتيح تنويع المحصولات الزراعية. وقد وضعت حكومته خطة تهدف إلى زيادة دعم زراعة المحاصيل وتربية الماشية تتضمن الاستثمار في البنية التحتية للطاقة والمياه في المناطق الريفية ومنح الإعفاءات الضريبية للتشجيع على الممارسات الزراعية المستدامة والمزارع الصغيرة، ووضع تدابير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي. لكن السودان بوصفه أحد أقل البلدان نموا يواجه مصاعب جمّة في التغلب على التحديات في مجالي البنية التحتية والتغير المناخي. وفضلا عن ذلك تؤثر الجزاءات الأحادية والإجراءات القسرية المفروضة على السودان تأثيرا سلبيا في قدرته على ممارسة التجارة وتلقي القروض واستيراد التكنولوجيا.

٥٣ - ومضى يقول إن غالبية الناس الذين يعانون الفقر والجوع يعيشون في البلدان النامية. ويقدر التقرير المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٥ أن إنهاء الجوع يحتاج إلى استثمارات قيمتها ٢٦٧ بليون دولار سنويا. كما أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يحتاج إلى تمويل وبناء للقدرات ونقل للتكنولوجيا وبيئة عالمية مؤاتية للنمو الاقتصادي وزيادة التعاون الدولي وفتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية ونظام تجاري دولي شفاف وعادل يسهل انضمام البلدان النامية وأقل البلدان نموا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

٥٤ - وأوضح أن السودان انتُخب في عام ٢٠١٥ رئيسا للجنة الأمن الغذائي العالمي. وقال إن هذه اللجنة تعتزم القيام بدور قيادي في النهوض بالبنود المتصلة بالأمن الغذائي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما أصدر فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة في الآونة الأخيرة تقارير عن الفاقد والمُهدر في سياق نظم الأغذية المستدامة، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، واستخدام المياه لأغراض الأمن الغذائي والتغذية. وأضاف أن السودان انضم مؤخراً إلى مجموعة مراكز البحوث الزراعية الدولية.

٥٥ - السيدة باركر - ميرفي (جامايكا): قالت إن بلدها يتطلع إلى تنفيذ النظام البرمجي الذي طوّرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي المتوقع أن يتصدى لوجوه النقص الحالية في جمع البيانات ويسهّل تحسين رصد منجزات الأمن الغذائي، على نحو يسهم في توفير الإحصاءات الضرورية لتطوير برامج الأمن الغذائي وتحديثها.

٥٦ - وقالت إن عزيمتها ثُبّطت حيال تفاوت التقدم المحرز في خفض الجوع فيما بين البلدان وفي داخلها. وأضافت أن قلة سُبل الحصول على الأغذية أو استهلاكها غير السليم يؤدي إلى ظهور عبء مزدوج لسوء التغذية، يتعايش فيه نقص التغذية مع الإفراط في التغذية، وتتغير تفضيلات المستهلك نحو الأنظمة الغذائية الفقيرة من الناحية التغذوية مما يؤدي إلى زيادة انتشار السمنة والأمراض المزمنة غير المعدية المتصلة بالتغذية.

٥٧ - ومضت تقول إن التقدم الذي أحرزته المنطقة الكاريبية صوب تحقيق الغاية ١ (ج) في إطار الأهداف الإنمائية للألفية جاءت أقل من المتوقع مع استمرار وجود قرابة ٢٠ في المائة من السكان يعانون نقص التغذية.وأشارت إلى عديد من العوامل الخارجية مثل تداعي الاقتصاد العالمي وأزمات الطاقة والغذاء التي أعاقت جهود القضاء على الجوع، وساعدت في إبراز هشاشات المنطقة التي يتسبب فيها موقعها الجغرافي والتحديات الهيكلية وأسلوب الولوج إلى الاقتصاد العالمي. وفي السنوات الأخيرة، زادت تكرارية

وحدّة المخاطر الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي كالأعاصير والجفاف، ونجم عن ذلك فقدان في المحاصيل وانخفاض الغلات الإنتاجية وزيادة نفوق الماشية. وعلاوة على ذلك يؤدي انخفاض إنتاج الأغذية وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية إلى مضاعفة التكاليف الواقعة على عاتق جامايكا. ووعيا من حكومتها بالأثر السلبي لاستمرار الجوع وسوء التغذية على إنتاجية العمل والصحة والتعليم، تواصل الالتزام بالقضاء على الفقر وتحسين سُبل الحصول على الغذاء والتغذية السليمة. وقامت حكومتها في هذا السياق بتنفيذ برنامج تنهض به بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والحكومة البرازيلية لتوفير وجبات متوازنة لتلاميذ المدارس. كما تتواصل الجهود لتحسين التمويل واستخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي. وعلاوة على ذلك، تعمل حكومتها على إدراج اعتبارات التكيف مع التغير المناخي في برامجها وسياساتها الزراعية وأساليب الإنتاج في هذا القطاع.

٥٨ - ورأت أن ثمة حاجة لتوفير بيئة مؤاتية على الصعيد العالمي لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة. واهتداء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجدول أعمال أديس أبابا، وأخذا بعين الاعتبار إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل التعاون في زيادة مرونة تكيف النُظم الزراعية على النطاق العالمي وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تعيد حكومتها المناداة باعتماد اتفاق دولي طموح وملزم قانونا وشامل بشأن تغير المناخ.

٥٩ - السيدة نيغيما ندونغ (غابون): قالت إن القضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة جوانب حاسمة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ضوء تفاوت التقدم المحرز في محاربة الجوع وسوء التغذية في العالم يكتسي بأهمية حاسمة إبداء الالتزام السياسي المستمر في أعلى المستويات حتى يتسنى الإسراع بخطى هذه الجهود. وأضافت أن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية لا بد أن تحتل صميم السياسات الإنمائية؛ ورأت أن الدعم الذي يقدمه الشركاء مطلب أساسي لتحقيق هذه الأهداف.

٦٠ - واسترسلت تقول إن غابون تمكنت من تحقيق الغاية ١ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المضروب لذلك. وأوضحت قائلة إن الاستراتيجية الزراعية لبلدها تركز على تعزيز الزراعة في المناطق الريفية وتخوم المدن وخلق الأنشطة التصديرية المستدامة وتعزيز البحث والتدريب. وقد وضعت برامج للاستثمار والتصنيع في المجال الزراعي تأخذ بعين الاعتبار الدور الحيوي الذي يؤديه صغار المزارعين في إرساء قطاع زراعي دينامي قادر على المنافسة.

٦١ - السيد غومينـدي (موزامبيق): لاحظ استمرار عدم التماثل في التقدم المحرز في مجال الأمن الغذائي، مع بقاء قرابة ٨٠٠ مليون شخص يعانون الجوع المزمن وبالأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واعتبر أن التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالأخص الغاية ٢ في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة، يقتضي اتباع نهج استراتيجي متكامل إزاء الزراعة. وطالب بإيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تعاني الهشاشة وأقل البلدان نموا والبلدان النامية بما فيها البلدان الأفريقية والبلدان الأخرى التي تعاني قلة القدرات والموارد. وأضاف أن معظم هذه البلدان يتسم أيضا بالضعف إزاء العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تفاقم مشكلة سوء التغذية. وقال إن قيام التآزر حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالتكامل مع جدول أعمال أديس أبابا، يمكن أن يسهم في تعزيز الزراعة المستدامة كمحرك رئيسي للتنمية. ورأى أن الإرادة السياسية مطلب ضروري من أجل تعزيز الشراكات، من قبيل التعاون

فيما بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا التي تيسر صياغة السياسات الوطنية المتناسقة.

٦٢ - واسترسل يقول إن القطاع الزراعي في موزامبيق يشغّل أكثر من ٧٥ في المائة من السكان العاملين، وأنه مثّل في عام ٢٠١٥ حوالي ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتتضمن الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي في موزامبيق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ تدابير ترمي إلى تحديث القطاع وتحويل الزراعة إلى أداة لمكافحة الفقر وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة وبرامج التوعية التغذوية. وأضاف أن حكومته تنفذ أيضا خطط عمل لتخفيض سوء التغذية المزمن بين الأطفال تحت سن الخامسة وضمان سبيل مستدام للحصول على الغذاء الكافي، وبالخصوص للفئات الضعيفة؛ وتتضمن هذه الخطط مؤشرات للرصد والتقييم وتعتمد إلى حد كبير على الدعم المقدم من شركاء التنمية. واختتم بقوله إن الأمن الغذائي والتغذوي مدرجان كهدف استراتيجي في البرنامج الحكومي الخمسي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وأكد ضرورة تعبئة الجهود الإقليمية والدولية من أجل تحسين المعايير التغذوية والقضاء على الجوع والإسهام من ثم في إنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٣ - السيد زيي زانغوي (الصين): دعا إلى الصياغة الاستباقية لبرنامج يستهدف تنفيذ الأهداف الزراعية التي تكتسي أهمية رئيسية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ورأى أن زيادة الناتج الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عنصران أساسيان من أجل تحقيق التوازن السليم بين العرض والطلب في مجال الأغذية. وأضاف أنه من المستحيل إرساء نظام زراعي مستدام من دون تحسين مرونة التكيف مع التغير البيئي.

٦٤ - ومضى يقول إن إنشاء نظام منصف ومستقر لحوكمة التجارة الزراعية يستلزم التخلص من جميع الأشكال الحمائية والإعانات الزراعية وتقوية تنظيم أسواق الأغذية للحد من المضاربة والحيلولة دون حدوث تقلبات مفرطة في الأسعار. ودعا البلدان النامية إلى أن تساعد إحداها الأخرى، كتكملة للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، عن طريق تشاطر تجاربها ومعارفها. وقال إن الصين بوصفها أشد دول العالم اكتظاظا بالسكان الذي يجعلها أكثر دول العالم استهلاكا للغذاء، اتخذت أولوية لها إطعام ١،٣ بليون شخص، وتمكّنت من تحقيق الغايات ذات الصلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المقرر لإنجازها. كما مدت يد العون للبلدان النامية وبخاصة في أفريقيا من أجل تطوير قطاعاتها الزراعية عن طرق اقتسام التكنولوجيا وتنظيم برامج للتدريب. واختتم بقوله إن حكومة الصين أعلنت مؤخرا أنها ستنفّذ مائة مشروع زراعي في البلدان النامية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

٦٥ - السيد بوتشوالد (فانواتو): لاحظ الأهمية الحاسمة للأمن الغذائي في تحقيق الغايتين ١ و ٢ من الأهداف الإنمائية المستدامة وارتباطه العضوي بالغايات الأخرى. وقال إن الدول الجُزريَّة الصغيرة النامية كررت الإشارة إلى أهمية إيلاء الأمن الغذائي أولوية في سياق تنفيذ مسار ساموا وإطار سينداي للحد من أخطار الكوارث وجدول أعمال أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد أن تغير المناخ هو الخطر الداهم الذي يتربص بالتنمية المستدامة في الدول الجُزريَّة الصغيرة النامية. ومن هنا لا بد أن تسفر الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن اتفاق دولي شامل ملزم قانونا يتصدى لتغير المناخ.

٦٦ - ومضى يقول إن تزايد الأحوال المناخية المتطرفة يهدد الأمن الغذائي لأنه يدمر المحاصيل ويؤذي سُبل عيش

أناس كثيرين. ويمكن لنقص الأغذية أن يفضي إلى زيادات حادة في أسعارها مما يتسبب في أزمات إنسانية على نحو ما حدث في آذار/مارس ٢٠١٥ عندما ضرب إعصار بام بلده وبلدان أخرى في المنطقة. وفي الآونة الأخرى عانى السكان قليلو الحيلة من حالة الجفاف الشديدة التي نجمت عن نوبة قوية استثنائية لظاهرة النينيو، مما أوقع ضحايا في الأرواح بمن في ذلك في صفوف الأطفال. واسترسل يقول إن ارتفاع درجة حرارة المحيطات ينعكس بشدة على مصايد الأسماك مهددا بذلك أهم مصدر للغذاء في كثير من الجزر الصغيرة. وأشار إلى الآثار الأخرى الناجمة عن تغير المناخ التي يجرى التعرض لها بالفعل، وعدّد منها، ارتفاع مستوى مياه البحر، وتآكل السواحل، وتحمُّض المحيطات. وقال إن هذه الآثار تزيد حجم التهديد الذي يتعرض له الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وتمثل مخاطر أمام حركة السياحة التي تعدّ بالنسبة لكثير من الدول الجُزريَّة الصغيرة النامية أشد القطاعات أهمية في اقتصاداتها.

٦٧ - وأردف يقول إن الحماية الاجتماعية عنصر مهم آخر في مسعى إنهاء الجوع. ففي فانواتو تعيش قطاعات كثيرة من السكان في مناطق نائية وتحيا في مستوى الكفاف ولا تتمتع بحماية كافية إزاء الأحوال المناخية المتطرفة. ولا بد من بذل جهود إضافية لدعم الدول الجُزريَّة الصغيرة النامية في تحسين إدارة واستخدام مواردها الطبيعية وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة والتكيّف مع تغير المناخ واكتساب مرونة كافية إزاءه. ودعا إلى اتباع نُهُج جديدة في تناول الأمن الغذائي؛ وأوضح أن أحد هذه النُهُج يرد في دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بعنوان ''توفير الوجبات المدرسية والإمكانات الكامنة في عمليات الشراء المباشر من المزارع الأسرية: دراسات حالة من ثمانية بلدان''. ولاحظ أن البرامج التي تشرحها الدراسة تحفز الإنتاج المحلي للأغذية الذي يؤدي إلى زيادة دخول المزارعين الأسريين وتشجيع التنويع وزيادة التوعية فيما يتعلق بالنُظم الغذائية.

٦٨ - السيدة بريمابوتي (تايلند): دعت إلى وجوب إدراج المزارعين الأسريين في صياغة وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي والتغذية والسياسات الزراعية. وأوضحت أن ٨٠ في المائة تقريبا من المزارعين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هم من صغار المزارعين، وأن بعضهم يندرج ضمن أشد السكان فقرا وأكثرهم نقصا في التغذية في العالم؛ ولذلك فإنه بدون توفير الدعم الكافي للمزارعين سيستحيل تحقيق الأمن الغذائي أو النمو والتنمية المنصفين. وقالت إن حكومتها تؤمن إيمانا راسخا بأن اتباع نهج متكامل لإسباغ الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية الزراعية من شأنه تدعيم قدرة المناطق الريفية على التكيف وكسر دائرة الفقر والجوع في هذه المناطق.

٦٩ - ومضت تقول إن حكومتها تبنّت نهجاً مزدوجاً حيال التنمية الزراعية. فبالنسبة للمزارع كبيرة النطاق، ومن أجل تحديد أنواع المحاصيل التي تُزرع والماشية والأسماك التي تُربّى ضمّنت في سياستها بشأن تقسيم المناطق الزراعية الطلب السوقي والمعارف العلمية بخصوص الإدارة المستدامة للأرض والتربة. وقد تطلب تدعيم هذه السياسة بناء قدرات المزارعين لمساعدتهم في الانتقال من الأساليب التقليدية إلى أساليب التطبيق المتوازن للتكنولوجيا الحديثة والعِلم والابتكار سعياً إلى زيادة الإنتاجية وكفالة سُبل أكبر للحصول على الموارد والتمويل وحمايتها من الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية والتغير المناخي. وفيما يتعلق بصغار المزارعين، تعمد السياسات التي تطبقها حكومتها إلى تشجيع الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي، باتباع نظام متكامل يجري في إطاره بالتوازي تربية الماشية والأسماك وزراعة المحاصيل في إطار زراعي واحد. وأضافت أن هذا النظام يعزز الأمن الغذائي في المناطق الريفية لأنه يتيح

للمزارعين إطعام أنفسهم وأسرهم أولا، ثم تأمين دخل من بيع فائض الإنتاج.

٧٠ - واستدركت قائلة إن الحكومات لا تستطيع وحدها إنهاء الجوع وكفالة الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتدعيم القطاع الزراعي. ومن هذا المنطلق اتجهت حكومتها إلى زيادة الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة، وتهيئة بيئة تمكينية للتجارة عن طريق إلغاء كافة قيود وحواجز التجارة وكفالة التواصل السلس للأنشطة عن طريق تطوير البنية التحتية ومرافق التخزين والأنظمة اللوجستية وتيسير عبور الحدود أمام حركة السلع والخدمات والناس. وأضافت أن التحسينات المبتكرة مطلوبة على نطاق سلسلة الغذاء لخفض الهدر والفاقد وضمان إنتاج واستهلاك الغذاء الصحي عالي الجودة. وأوضحت أن تايلند تعمل على تحسين جودة ومعايير سلامة الأغذية مع الالتزام بالممارسات الزراعية الفضلى. وتسعى تايلند أيضا إلى زيادة التوعية الجماهيرية بأهمية النظام الغذائي الصحي وتنويع عناصر النظام الغذائي وبالذات في المناطق الريفية. واختتمت قائلة إن تايلند وقد تمكّنت بنجاح من تحقيق الغاية ١ (ج) من الأهداف الإنمائية للألفية، تقف على أهبة الاستعداد لمشاطرة أفضل تجاربها وخبراتها وتعرض تعاونها على جميع أعضاء المجتمع الدولي.

٧١ - السيد نيكامي (اليابان): لاحظ استمرار ارتفاع عدد سكان العالم الذين يعانون نقص التغذية بشكل رأى أنه مثير للانزعاج. وقال إن أغلب السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية في كثير من البلدان النامية يعتمدون بشكل متداعٍ على زراعة الكفاف في تلبية حاجاتهم. ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة لتعزيز المجتمعات الريفية مع إقران ذلك بتشجيع المساواة الجنسانية والحد أيضا من الفواقد ومن انخفاض الجودة. وفي هذا الصدد، تشجع اليابان صياغة سلاسل كاملة للقيمة بدءاً من مرحلة الإنتاج الأولي وحتى مرحلة التوزيع بما في ذلك تقديم المساعدة في تطوير الموارد المائية ونظم الري وإدارة الأراضي الزراعية ونظم التوزيع شاملة التخزين والنقل وإدارة الموانئ.

٧٢ - وأردف يقول إن تلبية الطلب العالمي على الأغذية الذي يشهد تزايداً مطّرداً، يتطلب زيادة الإنتاج الزراعي على جانبي الجودة والإنتاجية مع مراعاة اختلاف الأحوال في كل بلد. ورغم أن كثيرا من البلدان النامية استطاع بنجاح أن يزيد إنتاجه الزراعي، لا يزال الاعتماد على الواردات يعرّضها لأوضاع الهشاشة. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، زاد استيراد الأرز بمعدل ٦٠ في المائة على مدى السنوات الخمس السابقة. ولذلك تقدم اليابان الدعم لمبادرة تستهدف مضاعفة إنتاج الأرز في أفريقيا على مدى الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٨.

٧٣ - وأردف يقول إن كون الزراعة تمثل حجر الأساس للاقتصاد الوطني في كثير من البلدان النامية، وأن تنميتها مطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، يحتم التصدي لهذه المسألة ليس فقط من منظور القضاء على الفقر إنما أيضا من مفهوم تعزيز النمو الاقتصادي. ومن هنا، تُعدّ المشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص رئيسية، على أن تجري المحافظة على ملكية البلدان النامية وتعزيزها والتمسك بمبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية التي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٤.

٧٤ - واختتم بقوله إن تحسين التغذية قضية أساسية أيضا؛ فسوء التغذية يؤثر في الإنتاجية والصحة والتعليم. وتقدم اليابان عن طريق برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية في حالات الطوارئ وتدعم برامج توفير الوجبات المدرسية لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والانتظام في صفوف الدراسة، فضلا عن مشاركة القطاع الخاص الياباني في مبادرة تعزيز التغذية.

٧٥ - السيد البنّائي (الكويت): أعرب عما يساوره من قلق إزاء وجود ٧٩٥ مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى الغذاء الكافي، وقال إن ذلك يُبرز طبيعة الجهود المطلوبة لتحقيق الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى ضرورة تعبئة التكنولوجيا الزراعية ودعم الهياكل الأساسية وتوفير الموارد من أجل مساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر والجوع. وأوضح أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يدعم الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية في البلدان النامية على نطاق عدة قارات منذ عام ١٩٦١، وقد موّل ما مجموعه ٨٦٠ مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها ٤ بلايين دولار، إضافة إلى مشاريع قيمتها ١٤ بليون دولار تدعم تحقيق هذه الأهداف مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وفي عام ٢٠١٣ استضافت الكويت القمة الأفريقية - العربية الثالثة وأعلنت في سياقها اعتزامها تقديم قروض بشروط ميسرة قيمتها بليون دولار لمشاريع تنفّذ في المنطقة الأفريقية على مدى فترة خمس سنوات؛ وأنشأت الكويت في عام ٢٠٠٨ صندوق كفالة الحياة الكريمة لمواجهة الآثار السلبية على أقل البلدان نموا الناجمة عن زيادات أسعار الغذاء والطاقة، بمساعدتها على تحسين إنتاجها الزراعي. وعلى الصعيد الوطني، تبذل حكومة الكويت جهودا لمكافحة التصحر وآثار التغير المناخي كما تعزز الأمن الغذائي بقوة من خلال زيادة النسبة المئوية للسلع الزراعية التي تُجلب من مصادر محلية بإتاحة الأراضي القابلة للزراعة للشركاء من القطاع الخاص.

٧٦ - وأردف يقول إن حكومته تدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى خفض الأخطار الناجمة عن تغير المناخ متوسلة في ذلك تنفيذ استراتيجيات وطنية مكينة والالتزام بجميع الاتفاقات الملزمة دولياً. واختتم بقوله إن الكويت تتطلع إلى أن يجري اعتماد اتفاق في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٧٧ - السيدة خيني (ميانمار): استهلت قائلة إن التنمية الزراعية ولا سيما تعزيز الزراعة المستدامة هي العنصر الأساسي في القضاء على الفقر والجوع وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية الريفية وتدعيم الأمن الغذائي. ورأت أن العقبات الرئيسية بوجه ذلك تتمثل في الاحترار العالمي ونقص العمالة الزراعية. وأضافت أن المزارعين الريفيين يمثلون على الصعيد العالمي ٧٨ في المائة من زهاء بليون شخص يعيشون في ظروف الفقر المدقع. ولا بد من بذل جهود متضافرة لتحرير الفلاحين المزارعين من براثن الفقر عن طريق تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. وأشارت إلى أن الزراعة تمثل العمود الفقري لاقتصاد بلدها. فهي تولد ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٠ في المائة من إجمالي حصائل التصدير وتشغّل أكثر من ٦١ في المائة من القوة العاملة في ميانمار. وأضافت أن الهدف الذي يشكل أولوية لحكومتها هو من ثم تعزيز الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين سُبل العيش في المناطق الريفية. وتبذل حكومتها جهودا لضمان حقوق ملكية المزارعين للأراضي والمزارع وتزويدهم بالتكنولوجيا الحديثة والبذور عالية الغلّة وزيادة الإقراض الزراعي.

٧٨ - وأشارت إلى النمو السريع لسكان العالم وبالأخص في البلدان النامية، ورأت أنه يجب على المجتمع الدولي التعاون من أجل القضاء على نقص الغذاء وضمان الأمن الغذائي. وأوضحت أن ميانمار التي زاد عدد سكانها بمعدل ١٠ ملايين نسمة على مدى الفترة المنقضية منذ عام ١٩٩٠، تتعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع الشركاء الدوليين في مكافحة الجوع وأنها سائرة على درب تحقيق الهدف الذي حددت له عام ٢٠٢٥ فيما يتعلق بمبادرة ”تحدي القضاء على الجوع“. واعتمدت ميانمار أيضا خططا طويلة الأجل ترمي إلى القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي بالتنسيق مع الوزارات التنفيذية المعنية.

٧٩ - ومضت تقول إن أحد الآثار الناجمة عن تغير المناخ هو زيادة ضراوة الكوارث الطبيعية. ففي تموز/يوليه وآب/أغسطس من عام ٢٠١٥ تسبب إعصار كومان في تعريض بلدها لفيضانات غير مسبوقة أصابت بالضرر أكثر من ١،٥ مليون من البشر وأغرقت ما يزيد على ١،٤ مليون هكتار من الأراضي الزراعية. وأعربت عن امتنان حكومتها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتقديم إغاثة الطوارئ ولما تلقته ميانمار من مساعدة إنسانية، وأضافت أنها ترحب باستمرار تلقي المساعدة في الجهود التي تبذلها لتيسير تأهيل سُبل العيش وإعادة التعمير في المناطق المتضررة.

٨٠ - السيد أمفيولا (ناميبيا): قال إن اقتصاد بلده يعتمد بشكل مكثف على قطاع التعدين، غير أن نصف عدد السكان تقريبا يعتمدون في تدبير كفافهم على الزراعة التي تتصف بانخفاض الإنتاجية وارتفاع القابلية للتغيير بسبب ندرة المياه وضعف التربة ومحدودية قدرات دعم أساليب الزراعة الكثيفة. وقال إن سُبل حصول السكان المهمشين والمستضعفين على ما يكفي من الطعام تمثل تحديا مستمرا وتسهم في مستويات غير مقبولة لسوء التغذية. وأوضح أن حكومته تنفذ مبادرات مختلفة منها، الخطة الخضراء، التي تشجع الإنتاج الزراعي بإرواء المحاصيل النقدية عالية القيمة، وبرنامج إنتاج المحاصيل في الأراضي الجافة، الذي يدعم إنتاج المحاصيل في المناطق المشاع التي تُروى بمياه الأمطار. وترى حكومته أن تحديات الأمن الغذائي والتغذية لا يمكن أن تواجَه إلا عن طريق المزج بين برامج الإنتاج الزراعي وبرامج تنمية الصناعة الزراعية.

٨١ - ومضى يقول إن التحديات العالمية التي يمثلها سوء التغذية تضاعف الحاجة إلى اتباع نُهج تتسم بالحيوية حيال الأمن الغذائي والتغذية؛ وأضاف أن زيادة الإنتاج الزراعي على نحو مستدام من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية لسكان العالم المتزايدين يجب أن تحتل صميم جهود القضاء على الفقر. كما أن التدهور المتواصل للتربة يؤدي إلى تعريض الأمن الغذائي والمائي لمزيد من الأخطار سيّما وأن التغير المناخي يتسبب في تقليل كميات المياه المتوافرة في المناطق الزراعية المرويّة بمياه الأمطار، وبالأخص في أفريقيا.

٨٢ - وانتقل إلى نقطة أخرى فنّوه إلى ما تتصف به السياسات الدولية في مجال التجارة والاقتصاد الكلي من تحيز مستمر حيال صادرات المنتجات الزراعية من العالم النامي. ومن هنا، تدعو ناميبيا المجتمع الدولي إلى التوصل إلى نتيجة لجولة الدوحة الإنمائية النهائية تكون ذات منحى إنمائي، وأن يسلّم بالتكامل الإقليمي بوصفه قاطرة لتحقيق العولمة المستندة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف يسهم في تعزيز التنمية المستدامة. وتهيب ناميبيا أيضا بالمجتمع الدولي أن يشجّع وجود سبيل أمام المزارعين في البلدان النامية للوصول إلى التكنولوجيا والمعارف وتسهيل حصولهم عليها، فضلا عن زيادة المساعدة التقنية والمالية لتعزيز القدرات الوطنية على الابتكار عن طريق البحث والتطوير.

٨٣ - وأردف يقول إن حكومته تلاحظ بقلق بالغ الآثار السلبية للجفاف والتصحر وتدهور التربة وفقدان التنوع البيولوجي الذي يتسبب فيه تغير المناخ في العالم النامي، وبالأخص في أفريقيا، وتدعو إلى تقديم الدعم لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بما في ذلك مبادرات استعادة النظام الإيكولوجي واستصلاح الأراضي الجافة والمتدهورة. وطالب الحكومات بالقيام بدور استباقي بالاستثمار في البنية الأساسية وتشييدها لأغراض الزراعة المستدامة وتقديم العون للمنتجين من صغار المزارعين، بتطبيق سياسات تشجع على بذل جهود معزِّزة للإنتاج وعن طريق تنويع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وزيادتها.

٨٤ - السيد زينسو (بنن): قال إن الزراعة ضرورية لتحقيق الأهداف الوطنية والدولية المشمولة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالأخص القضاء على الفقر.

وأضاف أن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية تمثل شواغل عالمية وتحديات رئيسية أيضاً للبلدان النامية ولأفريقيا ولبلده على وجه الخصوص. ولاحظ كبر حجم فواقد حصاد المنتجات الزراعية في كثير من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وأرجع ذلك إلى عدم كفاية أساليب حفظها. وقال إن هذه الفواقد تصل إلى ٦٠ في المائة من الإنتاج الزراعي في بنن ولا بد من ثم من تعزيز قدراتها على الحفظ.

٨٥ - ومضى يقول إن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي يدفع حكومته إلى التركيز على التنويع الزراعي الذي يتضمن إقامة شراكات بين الدولة والمنتجين وصغار المنتجين والقطاع الخاص والبلدان المتقدمة النمو لتشجيع اتباع سُبل محسّنة لحوكمة التنمية الزراعية عن طريق تحديث الأنشطة الزراعية وميكنتها، وتجهيز المنتجات من أجل زيادة قيمتها المضافة. وتتضمن هذه الشراكات أيضا مشاركة قوية من جانب النساء والشباب الذين يشكل تمكينهم قضية محورية في سياسة حكومته لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

٨٦ - وأوضح أن مركز سونغاي في بورتو - نوفو يطور أنظمة زراعية مستدامة تراعي البيئة وتعظّم الناتج. ويمثل هذا المركز في وقت واحد، مركزا للتدريب وجهة مشتغلة بالمنتجات الزراعية والحيوانية ومنتجات مصايد الأسماك. وأضاف أن التجربة والمعارف التي تطورت في المركز بدأت في الانتشار خارج حدود بنن، حيث يتلقى عديد من منظمي المشاريع الزراعية في عدد من البلدان الأفريقية الأخرى تدريبات في المركز. ويمثل المركز أيضا نموذجا يجري تكرار تطبيقه في بلدان أفريقية وبلدان أخرى خارج القارة؛ بدعم من وكالات الأمم المتحدة بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٧ - واختتم قائلا إن التنمية الزراعية الفعالة تحتاج أيضا إلى إدارة الأرض والتربة. ودعا إلى القيام بشكل متواصل ببذل الجهود اللازمة لاستعادة الأراضي المتدهورة وإعادة تأهيلها. غير أن هذه الجهود وسواها من التدابير الرامية إلى تعزيز الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، لن يحالفها النجاح ما لم يجرْ التوصل إلى حل للقضية الشائكة المتعلقة بالإعانات الزراعية والتشوهات الأخرى في الأسواق التي تتسبب فيها الممارسات الزراعية والتجارية للبلدان المتقدمة النمو. وأكد على ضرورة التخلص الفوري من هذه الممارسات التي تتناقض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتعبئة الموارد المالية الجديدة لأغراض التنمية الزراعية المستدامة، معتبراً ذلك شروطا رئيسية مسبقة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥